

البيئة السكنية الحديثة -السكن الجماعي الاجتماعي- قياس درجة الرضا بين طموح الساكنين والمخطط المفروض
على ضوء التحويرات المعتمدة - دراسة حالة مدينة بوسعادة

Modern residential environment- Social collective housing-
Measuring the range of satisfaction between the aspirations of the inhabitants and the plan
imposed in light of the approved modifications. Case study: Bousaada City

حاجي محمد^{1*}، الديب بلقاسم²

¹جامعة المسيلة، الجزائر، m_hadji181@yahoo.fr

²جامعة باتنة1، الجزائر archikassa@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/08/11

تاريخ الاستلام: 2020/07/25

ملخص: يشكل قياس مدى التوافق ما بين النماذج السكنية لاسيما الجماعية منها ومستخدميها مجالا خصباً للبحث في علم الاجتماع المرتبط بالبيئة السكنية نظراً للتأثير المتبادل بينهما، فقد ساد الانسجام والتكامل هذه العلاقة لغاية ظهور التيار الحداثي الذي أنتج فجوة بين الفكر التصميمي واحتياجات الساكنين الفعلية تبلورت في تدهور مظهر البيئة السكنية من جراء التحويرات العشوائية للساكنين كمحاولة لإعادة تكييف البيئة المشيدة تبعاً لاحتياجاتهم. من هذا المنطلق تم إجراء تقييم أداء البيئة السكنية وذلك بقياس مدى رضا الساكنين لبيئتهم السكنية، خاصة أنها أُنشئت بعيداً عن نمط معيشتهم. يتلخص الإشكال اليوم في عدم الرضا السائد الذي يتجلى في ظاهري مغادرة المسكن لمن تسمح له الظروف والتحويرات العشوائية على مستوى المجال الداخلي للمسكن. يعتبر التقييم ما بعد الإشغال أداة ومنهجية فعالة لمعرفة وقياس نقاط نجاح وفشل المشاريع السكنية من مؤشرات الرضا والتحويرات المعتمدة من طرف الساكنين كدليل عن عدم موائمة المنتج المفروض، في هذا السياق يتم قياس الرضا من وجهة نظر التغيرات الحاصلة كمتغير تابع ومتغيرات ذات صلة بالبعد الاجتماعي كمتغيرات مستقلة باستخدام اختبار كاي تربيع للاستقلالية من أجل قياس الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لتأكيد أو نفي المتغيرات المتحركة في الظاهرة موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البيئة السكنية؛ التحويرات؛ كاي تربيع؛ رضا الساكنين؛ تقييم ما بعد الإشغال.

Abstract: Measuring the compatibility of residential models, especially the collective ones, and their users is a prolific area of research in the field of sociology related to the residential environment according to the mutual influence between them; this relationship was dominated by harmony and integration till the emergence of modernity which produced a gap between design thinking and the actual needs of the inhabitant, this hiatus, was manifested in the deterioration of the appearance of the residential environment as a result of random changes of the inhabitants as an attempt to re-adapt the built environment according to their needs. From this point, it was necessary to carry out an evaluation of the performance of the residential environment; this is by measuring the range of the residents' satisfaction with their residential environment, especially since it was produced far from their lifestyle. The problem today is summed up in the prevailing dissatisfaction, which is reflected in the two phenomena of leaving the home for those who are permitted by circumstances and random modifications at the level of the internal space of the dwelling. Post Occupancy Assessment is an effective tool and methodology for identifying and measuring success and failure points for residential projects and one of the indicators of satisfaction and the modifications adopted by the residents as proof of the inadequacy of the product being imposed, in this context, satisfaction is measured from the viewpoint of the modifications taking place as a dependent variable, and those related to the social dimension as independent variables, Using the chi-squared test for independence in order to measure the correlation between the dependent variable and the independent variables, seeking to confirm or deny the controlling variables in the phenomenon under study.

Keywords: residential environment; modifications; the chi-squared test; residents' satisfaction; Post Occupancy Assessment.

مقدمة:

يرتبط الانسان ببيئته بصورة عامة و البيئة السكنية على وجه الخصوص بعلاقة تفاعلية تبادلية فيما يخص التأثير طبقا لما ورد في المقولة المشهورة لـ W.Churchill "نحن نشكل مبانينا ومن ثم تقوم مبانينا بتشكيلنا" " We shape our buildings and then they shape us " أو بتعبير آخر الإنسان يسوغ بيئته ثم تعود هي لتصوغه، فبدون فهم واع لهذه البيئة و سلوكيات الانسان الذي يشغلها و كذا طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما- علاقة تأثير متبادل- ثم بعدها التغيرات في طريقة الحياة الاجتماعية، فأية محاولة لتخطيط البيئة السكنية خارج هذا الإطار تصبح مجرد محاولات متعسفة. هذه العلاقة وحدها الكفيلة بتحديد شكل حياته و تحكم وجوده فيها و سلوكه اتجاهها (صبيح علي الجلي و آخرون، 2015). هذه المقولة تلخص الوضع الطبيعي لمسار ورود البيئة السكنية على مر العصور كنتاج لسمو و عبقرية ما بلغته الشعوب و المجتمعات من تراكم للتجارب و الممارسات المبنية على الثقافة و التقاليد بل و القيم و المثل السائدة، وردت على إثرها العمارة و العمران في انسجام و تناسق مع المجتمع الذي أوجدها ثم تتوارثها الأجيال لتشكّل مرجعا أساسيا كنقطة انطلاق لتطوير و تحسين هذه الأخيرة حيث تعتبر السمة الرئيسية المميزة للبيئة المشيدة بطبيعة الحال بدون إهمال أو الزيف عن الأصل و المرجعية السالفة الذكر.

ما نشهده اليوم فيما يخص البيئة السكنية لاسيما المشيدة يذهب عكس هذا الاتجاه، فبدلا من تشكيل البيئة السكنية انطلاقا من القيم و المثل و العادات و التقاليد ثم توريثها للأجيال مع امكانيات و قابلية التحسين و التغيير حسب ما تقتضيه الظروف لتسمو و تستجيب لمتطلبات و حاجيات المتغيرة الخاصة بالمجتمعات و الأفراد على حد سواء، جاءت البيئة السكنية الحديثة لتؤزم الوضع المتأزم أصلا - العجز الكمي في المساكن- أضحت على إثر ذلك البيئة السكنية شبه مرفوضة من طرف قاطنيها، فقد أشار Chalas Yves أن تبني نهج أو أسلوب التشييد بأسرع وقت و بأقل تكلفة ممكنة تجسدت في المجمعات السكنية الكبرى ما فتئت - بعد أن كانت تعتبر منتوجا معماريا و عمرانيا حديثا يساير التقدم و الرقي- أن تتحول إلى أزمة حادة ليس و فقد على مستوى البيئة السكنية فحسب و لكن امتدت لتشمل البيئة الحضرية ككل فأضحت يشار لها على أنها أداة للإقصاء و التهميش و ما ينجم عنه من التدني في المستوى الاجتماعي الذي لا يمكنه إلا أن ينتج الانحراف و الاجرام و اللأمن (Charles Yves, 1996). هذه النماذج هي الصورة المميزة للمنظر و المظهر العمرانيين لجل المدن بما فيها مدن العالم الثالث بالرغم من الفوارق و الاختلاف في البنية الاجتماعية و العادات و التقاليد و المثل و القيم الخاصة بأي مجتمع.

فجل الدراسات تنص على أن القصور الحاصل مرده لتغييب المستعمل و بالتالي معرفة احتياجاته الفعلية و طموحاته و تصورات و معتقداته، فقد نص مفهوم الحوكمة على ضرورة تمكين و تطوير أساليب ناجعة لمشاركة السكان في صناعة القرار (Philippe Moreau Defarges, 20017) ثم التصور المبني على اعتماد البعد الاقتصادي لمعالجة أزمة السكن أثبت فشله اعتبارا من مشروع بروت إغو إذ أصبح الحديث عن الكلفة النهائية كمتغير مؤثر في مسار إنتاج البيئة السكنية لتحسن فعالية أداء البيئة السكنية (Ewa BEREZOWSKA-AZZAG, 2012) على ضوء ما سبق، تكمن إشكالية البحث في قياس أداء البيئة السكنية من وجهة نظر الساكنين المرتبطة بدرجات الرضا عن البيئة السكنية و التي من بين مؤشرات التحويرات الحاصلة و التي يمكن اعتبارها عشوائية على مستوى المجال الداخلي للمسكن، هل هي مرتبطة بمتغيرات تابعة للبعد الاجتماعي لم يتم أخذها بالحسبان في العملية التصميمية؟ وبتعبير آخر هل التحويرات جاءت كرد فعل موضوعي لهذه الممارسة؟

1. واقع البيئة السكنية:

1.1. البيئة السكنية بين المكون المادي والمعنوي:

تنقسم البيئة العمرانية عموما والسكنية على وجه الخصوص إلى شقين؛ مادي يتعلق بالمكونات الملموسة بالبيئة العمرانية، ومعنوي يتعلق بالمشاعر والانطباعات النابعة من تأثير البيئة العمرانية على المجتمع وافراده (ريام محمد الصغير محمود المرشدي، 2015). المسكن هو تلك البوتقة التي تنصهر فيها مكونات ودوافع مستعملها ضمن وعاء أشمل يتمثل في البيئة السكنية التي بدورها تشكل من تفاعل مكونين أساسيين أحدهما مادي والآخر معنوي. التفاعل ما بين المكونين بل واتجاه هذا التفاعل يؤثر على مدى فعالية البيئة السكنية وجودتها من وجهة نظر ساكنيها، فالوضع الطبيعي يستوجب اسقاط المكون المعنوي على المجال للبلوغ وانتاج المكون المادي على عكس ما يفرضه الواقع اليوم حيث تخطيط وتصميم البيئة السكنية يتم بعيدا عن معرفة مستخدميها المستقبليين.

تعتبر العمارة التقاء الإنسان بالأرض وفق متغيري الزمن والمكان، هذا ما يبرر تنوعها وتطورها من خلال التوسعات العمرانية المتتالية، على إثرها وردت البيئة المشيدة كنتيجة لإسقاط وتجسيد للبيئة الاجتماعية على غرار المجتمعات التقليدية. غير أن نقطة التلاشي بين العمارة والمجتمع ظهرت للوجود في العصر الحديث لما تجاوز المهندسون حقيقة متطلبات مستخدمي البيئة المشيدة التي بصدد تصميمها خاصة تلك المتعلقة بالبيئة السكنية، أصبح على إثرها المجال الحضري ميدانا لمواجهة رمزية بين المستعمل ككائن باحث عن تجسيد تصورات وطموحاته والمصمم للمجال السكني كسلعة نمطية تكرارية تستجيب فقط للحاجات البيولوجية المتشابهة لبني البشر. التدخلات العشوائية على المجال السكني في شطريه، الخاص والعام عن طريق تحويلات تميز وتشوه الصورة الحضرية لجل التجمعات السكنية كممارسات سلبية، يمكن فهمها كردود أفعال لعدم قبول ورفض الأنماط الموحدة وفق المعايير الذي يجر إلى الإرادة في شخصنة المجال السكني. فأصبح المجال حقلا للمواجهات بين التكنوقراطيين المدرعين بالمخططات، المشاريع، الإجراءات والأشكال الأخرى من العنف الرمزي والسكان الذين يكون رد فعلهم حينئذ بطرق عدة لإعادة حيابة المجال، على إثرها أصبح المجال وسيطا وأداة في الوقت نفسه. (SEMMOUD Noura, 2001)

من ثمة أصبحت مسألة إشراك المستعمل حتمية لا بد منها لأجل بلوغ بيئة عمرانية سليمة وملائمة، من خلال عمليات التعمير المستقبلية التي بدورها دليلا للوجود البشري واستمراره لا يتأتى هذا إلا بمعرفة العلاقة المتبادلة التي تربط الإنسان ببيئته سواء كانت البيئة السكنية المصغرة (المسكن) أو البيئة السكنية الكبرى (المدينة) من خلال معرفة ما تقتضيه وتفرضه سلوكياته واجتماعيته تضاف لمتطلبات الإطار الإنشائي الذي يوفر الحماية و الأمان، التي يجب اعتمادها خلال تصميم البيئة العمرانية بشكل عام و السكنية على وجه الخصوص.

نعود للمقولة الواردة أعلاه، "نحن نشكل مبانينا ومن ثم نقوم مبانينا بتشكيلنا"، فهي تعبير واضح لتأثير السلوك و دوره في مدى بلوغ رضا المستخدمين أو الساكنين، فنشكيل البناء يتم في بادئ الأمر بناء على الاحتياجات الفعلية أي السلوكيات السائدة للمجتمع و الأفراد المعنية و هي تجسيد للشرط الأول من المقولة، ثم يأتي جيل الأبناء الذي يترعرع و يسقل الجزء الأكبر من سلوكياته وفق لما تمليه البيئة السكنية المشيدة، و هو الجزء الثاني من المقولة " ثم نقوم مبانينا بتشكيلنا"، بطبيعة الحال مع ترك هامش للتطوير و التغيير حسب ما تمليه الظروف الزمنية و المكانية. هذا هو المسار المنطقي لتجسيد و تحقيق بيئة سكنية سليمة و عملية. فالإنسان كما تنص عليه هندسة السلوك البشري مجموعة ضخمة من السلوكيات (الفطرية و المكتسبة) توجه نشاطه و أساليب حياته و تحافظ على بقائه و تعمل على تطوره و ارتقائه (خليل رشاد علي، بدون سنة نشر)، وهذا تأكيد آخر للمقولة سالفة الذكر.

2.1. البيئة السكنية للنسج العتيقة: انسجام وتكامل ما بين المكونين المادي و المعنوي

النسج العتيقة نتاجا عمرانيا ومعماريا لنمط أصيل يعبر وفي الوقت نفسه عن إبداع و عبقرية المجتمع المنتج له، في التعامل مع البيئة و تكييفها لصالحه - بالرغم من قلة التقنيات المتوفرة و قساوة الظروف الطبيعية- باستيعابه لجل الأبعاد الإنشائي. جاء التنظيم المجالي نتيجة منطقية للتنظيم الاجتماعي المتمثل في الخصوصية الاجتماعية و المجالية التي تتمثل في ذلك التدرج المجالي من العام نحو الخاص وفق مستويين: مستوى النسج العمراني، مستوى الوحدة السكنية، حيث يربطهما عاملا مشتركا يتمثل في مبادئ التنظيم المجالي لكليهما؛ كل المجالات كبيرة كانت أم صغيرة باختلاف سلمها تتمحور و تهيكّل حول نواة مركزية كقطب لنموها، فهو العنصر المنظم و بامتياز للمجال الحضري في المدن الإسلامية العتيقة.

على مستوى النسج توافق بين التنظيم المجالي و مثيله الاجتماعي من خلال التدرج المجالي من العام نحو الخاص، يتراوح من الساحة العمومية إلى عتبة المسكن. النسج المتضام ما هو إلا تجسيدا لوعي و إدراك لما تفرضه و تمليه الظروف المناخية القاسية طبقا لما ورد في دراسة ماهوني، إضافة لتحقيق التماسك الاجتماعي.

على مستوى المسكن يراعى متطلبات البيئة الاجتماعية و الطبيعية التي تحويه من خلال تقليص الاتصال بالمجال الخارجي باعتماد الفناء الداخلي تنتظم حوله جل الفراغات، جاءت الواجهة بسيطة تحتوي فتحات قليلة بأبعاد صغيرة، السطح كمجال اجتماعي لا يخرج عن هذا الإطار، يشكل مجالا إضافيا للتوسع الشاقولي للمسكن في حالة زيادة حجم الأسرة. كما أنه لا تؤثر التغيرات المحتملة في المجال الداخلي للمسكن على الشكل الخارجي للواجهة في حالة التغيرات الاجتماعية الحاصلة كالحركية السكنية.

إدراج المستعمل كطرف رئيسي في مسار إنتاج البيئة السكنية بمساهمتها في إنتاج مجاله الخاص - إطاره المعيشي - وفق معتقداته، ثقافته، خصوصياته، طموحاته و رغباته-نمط معيشته- لكن حسب الإمكانيات المتوفرة، تقنية كانت أم اقتصادية.

1.3. البيئة السكنية الحديثة: هيمنة المكون المادي و فرضه على المعنوي

تشكل البيئة السكنية الحديثة من نماذج تعتمد المعايير في العناصر المكونة للسكن و ليس المسكن نفسه، لكن بالانتقال إلى مستوى أعلى و الحديث عن العمران يصبح المسكن في حد ذاته عنصرا معياريا متكررا ما يفسر استخدام مخطط موحد يمكن من خلالها التحكم في التكاليف وسرعة الإنجاز، خاصة إذا تعلق الأمر بإيواء الفئة الاجتماعية محدودة الدخل، فانتشرت البنايات السكنية المتعددة الطوابق و أصبحت تطبع المجال الحضري المعاصر سميت بالتجمعات الكبرى. تتميز بتجاهل التنظيم الاجتماعي، التعمير الشاقولي يعمل على إقصاء عناصر ضرورية لتحقيق التنظيم الاجتماعي، فاستحالة توجيه و تصميم مجال المسكن نحو الداخل حول فناء داخلي يلزم التوجه نحو المجال الخارجي حيث تصبح الواجهة الحد الفاصل بين مجالين متباينين، أصبحت هذه الأخيرة عرضة لكل أشكال العنف المعنوي بسبب تلك التدخلات العشوائية التي أفرزت أشكالا و ألوانا متضاربة شوهت المظهر العام للبيئة الحضرية كأحد مظاهر التلوث البصري.

الفضاءات العمومية المشتركة و تدهورها فيعود أساسا إلى فقدان ضمير المسؤولية و التلاحم الجماعي ما بين السكان، يضاف له الدور الكبير للتصميم المعماري، إذ أن معظم الأماكن العمومية تفتقد التدرج الفضائي لكونها تتعدى المقياس البشري، جعلها مبهمة الهوية لا تعرف لها مسئولا حقيقيا. هذا الوضع ناجم أساسا عن التغيب المتعمد للمستعمل خلال عملية الإنتاج و اختصاره لمجرد مستهلك يرحى منه تقبل الإطار المفروض و التكيف و إياه، فكانت النتيجة تحويرات مست المجال السكني في شطريه الداخلي و الخارجي كرد فعل لرفض هذا الأخير.

2. الفكر الحدائي ودوره في تغيب المستعمل:

ظل التخطيط العمراني و لمدة طويلة رهينا للعمارة، فالقائمون عليه تعاملوا مع المدينة بنفس الطريقة المطبقة على العمارة فتم اعتماد نفس الأساليب لأجل معالجة إشكالات المدينة، هذه النظرة الضيقة اختزلت العملية التخطيطية في بعدها الفيزيقي متجاهلة باقي الأبعاد على إثرها الغاية المرجاة تقتصر على البحث و السعي لبلوغ تنظيم المدينة وفق أشكال متناسقة وجميلة تتجسد في مخططات يُعتقد أنها في غاية الكمال و التمام توجه بعدها للتنفيذ، هذا الفكر و التوجه يلخص مبادئ الحدائيات في العمارة و العمران الذي ميز على وجه الخصوص عمليات التعمير غداة الحرب العالمية الثانية لاسيما البلدان الأوروبية.

قدم تيار الحدائيات حلولاً لطالما اعتبرت ناجعة و ناجحة حينها، على سبيل شانديغار من طرف Le Corbusier و برازيليا من طرف Lucio Costa. (الطاهر لدري، 2013) لكنها في عيون أهل الاختصاص -علماء الاجتماع الحضري- لم تكن سوى لتعالج الأزمة السكنية في شقها الكمي فقط، و هذا ما تجلّى من خلال فشل و رفض جل المجمعات السكنية المنجزة وفق هذا التوجه.

توالى الأبحاث و الانتقادات اللاذعة لهيمنة الفكر الحدائي لاسيما في موضوع التخطيط فقد أصدر (بيتر هال 1990) حكمه القاسي على هذه المهنة في مؤلفه الذي يسرد فيه الكوارث الكبرى للتخطيط، ثم بعده (تشارلز جينكرز 1990) كان أشدهم حكماً على فشل تجربة المائة عام من التخطيط إذ لم يتورع في مؤلفه الشهير "لغة فن العمارة لما بعد الحدائيات" أن يصدر شهادة الوفاة للتخطيط الحديث موضحاً بدقة تاريخ ومكان الوفاة. المكان في سان لويس ميسوري بأمريكا في الحادي عشر من شهر أبريل عام 1972 وهو تاريخ هدم مشروع بروث إيغو الحائز على الجائزة الأولى لتمييزه في تطبيق مبادئ المؤتمر العالمي للحدائيات في العمارة والعمران. يقر الطاهر لدري على أن الوضع الإشكالي الذي يعانيه التخطيط نابع من طبيعته المزدوجة حيث أن عليه أن يوائم بين البناء النظري لمفاهيمه ومعارفه وكيفية تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع (الطاهر لدري، 2013)، بتعبير آخر الجمع و التوفيق بين الطبعيتين المعيارية و الوصفية الكفيل بتجاوز الوضع الإشكالي سالف الذكر. ثم إن البيئة السكنية تتميز بتنوعها و بنوعيتها و قدرتها على التغيير عبر الزمن للاستجابة لسلسلة من المتطلبات، إذ أن جل المصممين لا يعتمدون المعنى الحقيقي و الكامل لمعنى قابلية السكن لهذه الخاصية متجاهلين الثقافات المحلية و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و نمط معيشة الساكنين. (Roderick.J Lawrence & Gilles Barbey, 2014)

3. العلاقة بين المصمم والمستعمل وتطورها التاريخي:

يرجح أن الوضع الاشكالي السالف الذكر مرده التغييب إراديا كان أو قصريا لمستخدم المجال أو البيئة السكنية عبر مسار المشروع، نظرا للتعقيدات التي تميز المشاريع المتعلقة بالبيئة السكنية من جراء النمو الديموغرافي و ما نجم عنه من عجز في تحقيق الطلب المتزايد على الوحدات السكنية و المجالات المكمل لها. و قد فصل COOPER (Behloul Magda, 1991) في مسار التطورات و التغيرات التي شهدتها العلاقة ما بين المصمم " المعماري " و المستخدم - التي وسعت من الهوة التي نشدها اليوم- عبر فترات تاريخية و التي يمكن تلخيصها في خمس مراحل رئيسية تتمثل فيما يلي:

1.3. المرحلة الأولى: فاعل واحد في عملية التصميم، فالمستخدم والعميل و المصمم و البناء هم نفس الشخص.

2.3. مرحلة الحرفي: فاعلان في مسار عملية التصميم: يستأجر المستخدمين الأثرياء ويتواصلون مباشرة مع رئيس البنائين أو البناء الذي يضع الخطط وينفذها.

3.3. المرحلة الاحترافية أو المهنية المبكرة: ثلاث جهات فاعلة في عملية التصميم: يستأجر المستخدمين الأثرياء ويتواصلون مباشرة مع المعماري المحترف الذي يترجم احتياجات العملاء ثم ينشئ المخططات التصميمية و أخير المقاول الذي يقوم بإجراء أي تعديلات على التصميم الأصلي في حالة كونها ضرورية.

4.3. المرحلة الاحترافية أو المهنية اللاحقة: جهات فاعلة متعددة في عملية التصميم: يكون المستخدمون منفصلين عن العملاء الذين يدفعون التكاليف؛ يتم ترتيب و اختيار الاحتياجات من طرف العميل، العميل غالبا مؤسسة ممثلة بلجنة. يقوم المهندس المعماري بترجمة احتياجات العملاء، ويتواصل مع زملائه في الميدان (مهندسون، مستشارون في تنسيق المناظر... إلخ) على المعماري أن يرضي العميل وليس المستخدمين، المقاول يقوم بتنفيذ المخططات و قد يلجأ لمقاولين ثانويين يعملون تحت إمرته.

5.3. المرحلة المعاصرة:

زاد عدد المستخدمين وأصبحوا أكثر تنوعاً من حيث الاحتياجات: بروز حاجز في التواصل ما بين العملاء والمصممين من جراء التعقيدات المالية و الزمنية و الاقتصادية و حتى السياسية. الاعتراف بوجود الحواجز يستدعي إدراج المزيد من مهنيين محترفين جدد كمستشارين في ما يخص من احتياجات المستخدمين، باحثين في ميدان البيئة والسلوك ومبرمجين التصميم. يتم تصنيف و ترتيب احتياجات المستخدم من طرف المصمم و لكن تحتل المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد احتياجات العميل ثم البنوك و المتعاملين المحليين للمجالس البلدية و كذا التشريعات الفيدرالية... إلخ. أضحي المهندس المعماري مسير و مدير مسار العملية البنائية، إذ يعمل على تحقيق التوازن بين احتياجات العديدة للجهات الفاعلة. دور المقاول المكلف بالبناء محدود في ترجمة التصميم إلى واقع ملموس يعمل على تصنيع الأجزاء المكونة للبناء، و ضمان احترام التشريعات النقاية لليد العاملة و كذا انتقاء مواد البناء حسب الجودة المطلوبة.

4. الطريقة و الأدوات:

1.4. التقييم ما بعد الإشغال:

نظرا للفقوة الكبيرة بين فكر تصميم و تخطيط البيئة السكنية و احتياجات المستخدم النهائي التي تعود للأسباب الواردة أعلاه المرتبطة بالعلاقة التاريخية بين المصمم و المستعمل أو المستخدم و التي شهدت أوج تراجعها في العصر الحالي، ظهر التقييم ما بعد الاشغال كمنهجية و أسلوب يلي مرحلة دخول المشروع في الخدمة و ذلك لأجل مقارنة الأداء الحقيقي للمنشأة مع المعايير التي تم تصميمها و التخطيط لها قبل إنجازها، إذ تهدف لقياس مدى تأثير المنشآت على البيئة و الأفراد و المجتمع و تحديد الاشكالات المطروحة و مسبباتها لأجل البحث عن حلول لها (ياسر محبوب)، على أصعدة ثلاثة الفنية أو الوظيفية أو السلوكية. منهجية التقييم ما بعد الاشغال يتم على ثلاثة مستويات، الأول المستوى الاستدلالي و الثاني المستوى الاستقصائي و الثالث التشخيصي. (W.F.E Preiser ترجمة هشام جلال أبو سعدة و آخرون ، بدون سنة نشر) موضوع بحثنا يتراوح ما بين المستوى الاستدلالي و المستوى الاستقصائي الذي يركز على نقاط نجاح أو فشل أداء المبنى بالاعتماد على استمارة استبيان موجهة لرب الأسرة، كونه المناسب لقياس الجانب السلوكي، أي تأثير المبنى على الراحة النفسية و الصحية و الاجتماعية لشاغليه و بالتالي التطرق للأبعاد الاجتماعية المؤثرة و التي نقدر أنها تستحق مزيد من الدراسة الدقيقة لتصحيح الوضع القائم.

2.4. اختبار مربع كاي للاستقلالية:

يستخدم هذا الاختبار الاحصائي لمعرفة و اختبار الاستقلالية بين متغيرين أو بتعبير آخر درجة الارتباط بين المتغيرين، الفكرة الأساسية لاختبار كاي تربيع بنيت على تحديد الفرق بين القيم المشاهدة الواقعة فعلا التي تستحصل من العينة من جهة و القيم المناظرة لها المتوقع الحصول عليها في المجتمع من جهة ثانية و اختبار مدى هذا الفرق.

في الدراسات التطبيقية كثيرا ما نحتاج للخوض في العلاقة بين متغيرين في درجة ارتباطهما أو استقلاليتهما و كذا درجة التجانس، فيتم استخدام اختبارات مربع كاي للاستقلالية و التجانس في اختبار فرضية الاستقلالية و التجانس.

تتم طريقة كاي تربيع وفق الخطوات التالية: (أحمد سعيد رحمه عبد الله، 2018)

أ تحديد مستوى المعنوية (الفا) ، بالقيمة المسماة **P-Value** والتي تحسب من البيانات المتوفرة، حيث سيتضح عن طريق المقارنة بين القيمتين من وجود علاقة بين المتغيرين من عدمها.

ب صياغة الفرضيات : فرضية العدم و الفرضية البديلة

■ الفرض الصفري أو العدم: لا توجد أي علاقة بين المتغيرين و يرمز لها بـ **H0**، حيث تفترض صحة هذه الفرضية أي المتغير الأول مستقل عن المتغير الثاني.

■ الفرض البديل **H1**: يفترض بوجود علاقة بين المتغيرين و يتم تأكيده في حالة نفي الفرض الصفري أو العدم.

ج مستوى المعنوية (ألفا): يتم اختيار قيمته منذ البداية هذه القيمة يمكن القول بأنها تمثل احتمال الوقوع في خطأ في الاختبار يسمى خطأ من النوع الأول و هو رفض فرض العدم **H0** مع أنه صحيح. بمعنى أن يستنتج الباحث بناء على البيانات المتوفرة أن هنالك علاقة بين المتغيرين مع أنه لا توجد علاقة و هو استنتاج خاطئ.

هذه القيمة التي يحددها الباحث يقوم بمقارنتها بقيمة تسمى **p-value** و التي يتم حسابها يدويا أو باستخدام البرامج الاحصائية **SPSS** ، غالبا ما يتم استخدام قيمة الفا على أنها 0.01 أو 0.05، و الاختبار يرجع للباحث و مدى مجال الخطأ الذي يود أن يسمح به، حيث في حالة اختيار الفا = 0.01 فإن نتيجة الاختبار تكون أدق، في الدراسات الاجتماعية يعتمد ألفا 0.05

د **P-Value** يمكن الإشارة إليها إلى أنها مقياس لتوضيح إلى أي مدى لدينا إثبات أو دليل لرفض فرض العدم (**H0**) و نأخذ بالفرض البديل (**H1**) في الاختبار الذي لدينا.

كل ما كانت قيمة **P-Value** منخفضة كل ما كان لدينا إثبات أو دليل أقوى ضد صحة فرض العدم أو قبول فرض العدم، و بالتالي، كلما قلت القيمة نميل أكثر إلى قبول الفرض البديل.

هـ قوم بتحديد درجة الحرية (مجموع السطور - 1) X (مجموع الأعمدة - 1)

و نقوم بحساب مربع كاي كما تبينه العلاقة التالية

$$\chi^2_0 = \sum_{i=1}^k \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i}$$

حيث :

O_i تمثل التكرار المشاهد للنتيجة رقم **i**

E_i تمثل التكرار المتوقع المناظر للنتيجة رقم **i**

- يتم مقارنة قيمة كاي تربيع المحسوبة بالعلاقة مع القيمة الجدولية (القيمة الجدولية تعرف بتقاطع درجة الحرية في الصفوف مع قيمة ألفا في الأعمدة) و تسمى القيمة الحرجة.

- في حالة قيمة كاي المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية "القيمة الحرجة" يرفض الفرض الصفري و يقبل الفرض البديل أي هناك علاقة أو ارتباط بين المتغيرين.

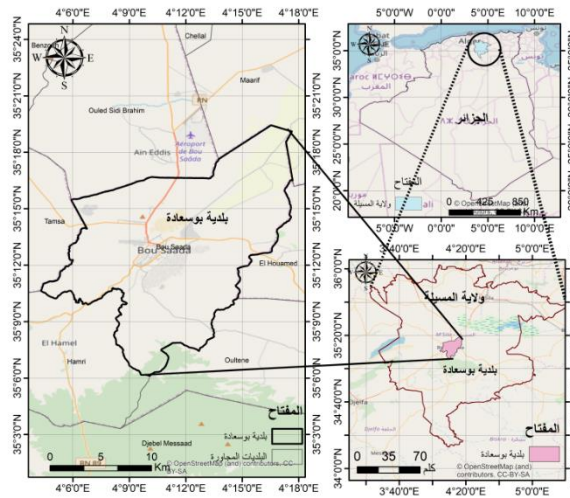
- في حالة قيمة كاي المحسوبة أقل من قيمة كاي الحرجة يقبل الفرض الصفري و بالتالي يرفض الفرض البديل، أي ان المتغيرين مستقلان لا يوجد ارتباط أو علاقة.

- أما باستخدام برنامج **SPSS** فيكفي مقارنة مستوى المعنوية المحددة مسبقا "ألفا" مع مستوى المعنوية **P-Value** التي تحصلنا عليها بالاختبار، في حال قيمة **P-Value** أكبر من قيمة مستوى المعنوية "ألفا" بناء على قيمة اختبار كاي تربيع للاستقلالية، نقدر بأنه يوجد دليل كافي لقبول فرض العدم، و بالتالي، يمكن القول بأن المتغيرين تحت الدراسة مستقلين و لا يؤثر أحدهما على الآخر. أما في حال قيمة **P-Value** أصغر من قيمة مستوى المعنوية "ألفا" بناء على قيمة اختبار كاي تربيع للاستقلالية، نقدر بأنه يوجد دليل كافي لرفض فرض العدم، و بالتالي المتغيرين غير مستقلين أي يوجد تأثير متبادل بين المتغيرين.

3.4. حالة الدراسة:

تتمثل حالة الدراسة في المجمع السكني 110 مسكن جماعي اجتماعي يقع بالجهة الجنوبية للمدينة، جاء في إطار برامج المنطقة السكنية الجديدة الحضرية استجابة لتلبية الضغط المتزايد في الطلب على السكنات تم تسليمه سنة 1991 كسكنات وظيفية موجهة لأساتذة و معلمي قطاع التربية، صاحب المشروع ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية المسيلة.

الخريطة رقم (1): موقع مدينة بوسعادة



تقدر مساحته بحوالي هكتارين تضم 15 عمارة في نمط واحد تتراوح ما بين ثلاثة و أربعة طوابق كما نجد نمطين من المساكن؛ مساكن ذات ثلاث غرف و مساكن ذات أربع غرف. لا يحتوي الحي على التجهيزات الضرورية اللازمة حيث يضطر السكان للانتقال للأحياء المجاورة للحصول على الخدمات خاصة كالتجارة الأولية.

الخريطة رقم 02: مكونات مجمع 110 مسكن



الجدول (1) معطيات عامة حول المجمع السكني موضوع الدراسة

النسبة المئوية		المساحة			
100		20000		المساحة العقارية	
85.4	67	17075	13480	طرق + مواقف +	
	8		1600	مساحات	
	9		1995	فضاءات لعب	
14.6		2925		المساحة المبنية	

المصدر: الباحث 2020

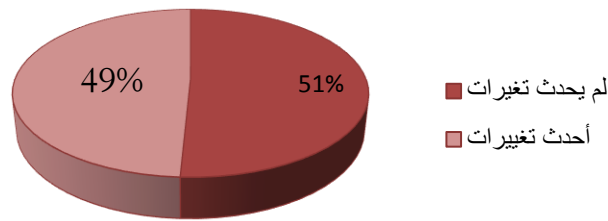
لأجل تقييم مدى توافق البيئة السكنية لا سيما في المجال الداخلي للمسكن في هذا الجزء من البحث سنعمل على اختبار مجموعة من المتغيرات تتجلى في اثني عشر متغيرا (مستقلا) و علاقتها بالتغيرات الحاصلة في المسكن التي بدورها لها علاقة بمدى رضا الساكنين، لنخلص في الأخير في تحديد المتغيرات المؤثرة في التغيرات كإحدى مؤشرات الاستدامة (موضوع بحث ثاني في طور الانجاز)، مع العلم أن الغاية من الدراسة الكلية تحسين أداء البيئة السكنية الحديثة من جهة و العمل على تحسين و انشاء معايير أخرى أكثر نجاعة. المتغيرات المستقلة تتمثل في:

الطبيعة القانونية للمسكن- نمط المسكن $f3, f4$ - وظيفة رب السرة - عدد السر في المسكن - مكان السكن السابق - نمط السكن السابق - مدة المكوث في المجمع السكني الحالي - المستوى التعليمي - دخل رب الأسرة - الازعاج أو الضجيج الصوتي - معدل شغل الغرفة - نية مغادرة المجمع السكني.

يتم مقاطعتها بالمتغير التابع المتمثل في التحويلات او التغيرات الحاصلة على مستوى المجال الداخلي للمسكن باستخدام الجداول المتقاطعة - معالجة إحصائية لقياس العلاقة أو الارتباط بين متغير أو أكثر مستقل و متغير تابع ضمن البرنامج الإحصائي الشهير SPSS، هذه المعالجة تعتمد أساسا على اختبار مربع كاي كما تم الطرق له أعلاه.

الشكل رقم (1): تكرارات التحويلات أو التغيرات الحاصلة على مستوى المجال الداخلي للمسكن حسب المستجوبين

تكرارات التحويلات الحاصلة



المصدر: الباحث 2020

نصف المستجوبين لجأوا لإحداث تغييرات أو تحويلات على مستوى المجال الداخلي للمسكن، مع الملاحظة أن نسبة التغيرات تفوق هذه النسبة بكثير لكون التغيرات و التحويلات المعنية بالدراسة تمس و فقط تحويلات شاغلي المسكن حاليا أما تحويلات شاغليه السابقين فلا تعن بالدراسة في بحثنا هذا. باستخدام الجداول المتقاطعة نختبر علاقة أو ارتباط هذه التحويلات بالمتغيرات المستقلة الاثني عشر - الخاصة بالبعد الاجتماعي مباشرة كانت أو غير مباشرة - لمعرفة هل لهذه التحويلات علاقة بالفئات الاجتماعية أم لا - الخصائص الاجتماعية المميزة لسكان التجمع - لمعرفة ذلك ننتقل لنتائج الاختبار و تفسيراتها في الجزء القادم.

أما فيما يخص التحويلات فتتعلق بالتدخلات على البيئة الداخلية للمسكن المتمثلة في الفراغات الوظيفية، غرفة المعيشة والغرف و المطبخ... الخ مما يمتد أثرها على جمالية المظهر الخارجي كما في الصورة رقم 1 و 2.

الصورة رقم 01: امتداد أثر التحويلات لتشويه الواجهة



الصورة (01): بعد التحويلات بيع المسكن و المغادرة



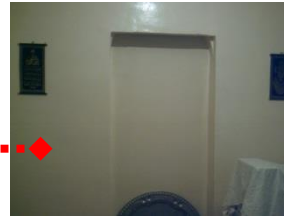
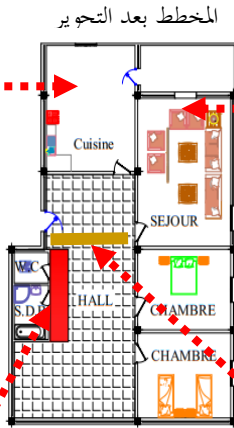
المصدر : الباحث 2018

مظاهر هذه التحويلات تتمثل في إضافة أو إزالة مجال، زيادة مساحة المجال و إعادة تخصيص وظيفة المجال و أخيرا تعديل في أبعاد أو موضع بعض المكونات كما تبينه الصور.... في الشكل رقم 01. اسباب هذه التحويلات مردها لمساحة غير كافية للمجال المعني أو عدد المجالات-الغرف- غير كاف أو ترتيب للمجالات -تصميم- غير مناسب، هذه الانشغالات كانت جزء من موضوع استمارة الاستبيان الموجهة لرب الأسرة. نشير هنا أن موضوع البحث يعني فقط بعلاقة التحويلات و ارتباطها بمتغيرات البعد الاجتماعي الوارد في المحور السابق الصورة.

الشكل رقم 02: مخطط المسكن بعد التعديل



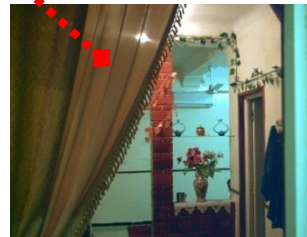
تحويل في المجال الداخلي
للمطبخ بضم مجال الشرفة
مع خلق نافذة جديدة.



في غرفة المعيشة تم إلغاء باب
الشرفة لوجود نافذة أخرى و
الاستفادة من المجال المكتسب
من حذف الشرفة و الحاقه
بالمطبخ .



تقليص في مجالي الحمام والمحاض
لتوسيع البهو، ثم استخدام ستار
للعل البصري بين البهو غرفة
المعيشة للحفاظ على الخصوصية
و الحرمة



المصدر: الباحث 2018

5. النتائج ومناقشتها :

1.5. النتائج:

جاءت نتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية باستخدام الجداول المتقاطعة "crosstab" التي تعتمد على اختبار كاي تربيع للاستقلالية ضمن فئتين على أساس قيمة كاي تربيع و مستوى المعنوية للدلالة الاحصائية، الفئة الأولى و تشكل من ثلاثة متغيرات فقط لها دلالة إحصائية مع التغيرات او التحويلات الحاصلة على مستوى المجال الداخلي للخلية السكنية كما يوضحه الجدول رقم 02 أسفله.

الجدول رقم 02: المتغيرات ذات دلالة إحصائية مع التحويلات المعتمدة

كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات الطبيعة القانونية للمسكن					
		ملك	كراء				
9.608 0.002	33 32	23 10	10 22	لا نعم	إحداث تغييرات		
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات المستوى التعليمي					
		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي		
8.259 0.041	33 32	0 2	0 5	18 15	15 10	لا نعم	إحداث تغييرات
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات الازعاج الصوتي					
		لا	نعم				
5.265 0.022	33 32	28 19	5 13	لا نعم	إحداث تغييرات		

المصدر: الباحث 2020

أما الفئة الثانية والمتمثلة في تسعة متغيرات ليست لها دلالة إحصائية مع التغيرات أو التحويرات الحاصلة على مستوى المجال الداخلي للمسكن كما يوضحه الجدول رقم 03 أدناه.

الجدول رقم 03: متغيرات ليست دالة إحصائياً مع التحويلات المعتمدة

كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات مكان السكن السابق					
		شبه حضري	حضري				
0.000	33	1	32		لا	إحداث تغييرات	
0.982	32	1	31		نعم		
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات معدل شغل الغرفة					
		3	2	1			
1.985	33	30	3		0	لا	إحداث تغييرات
0.371	32	30	1		1	نعم	
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات نمط السكن السابق					
		جماعي		فردى			
3.448	33	21		12		لا	إحداث تغييرات
0.063	32	13		19		نعم	
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات مدة المكوث في المسكن					
		من 10 إلى 20سنوات		من 1 إلى 10سنوات			
/	33	0		33		لا	إحداث تغييرات
/	32	0		32		نعم	
كاى تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات الدخل					

		أكبر من 40	من 24 إلى 40	من 18 إلى 24	أقل من 18		
4.183 0.242	33 32	11 12	14 12	6 2	2 6	لا نعم	إحداث تغييرات
كاي تربيع، المعنوية	الإجمالي	تكرارات نية مغادرة المسكن					
		نعم		لا			
2.680 0.102	33 32	24 17	9 15		لا نعم	إحداث تغييرات	

المصدر: الباحث 2020

2.5. تفسير نتائج المتغيرات المرتبطة أو التي لها علاقة بالتحويلات الحاصلة:

من خلال الجدول رقم 02 المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي تلك التي يكون مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي للمتغير ارتباط أو علاقة بالتحويلات المعتمدة، و فيما يلي تفسير نتائج كل متغير على حدى.

1.2.5. الطبيعة القانونية للمسكن:

من الجدول أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية المسكن و التغيرات الحاصلة لكون مستوى المعنوية P -Value المحسوبة (0.002) > 0.05 و نجدها جد منطقية لكون المالك الذي له نية البقاء من يلجأ لإحداث تغييرات على عكس الصيغ الأخرى فلا يعقل لمن لا يملك أن يجرى تحويلات مكلفة.

2.2.5. المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و التغيرات الحاصلة لكون مستوى المعنوية P -Value المحسوبة (0.041) > 0.05 لكون 89.3 % من المستجوبين مستواهم ما بين الثانوي و الجامعي و هي الفئة المؤثرة في إحداث التغييرات من جهة ومن جهة ثانية لكون أصل المشروع سكنات وظيفية مخصصة لقطاع التربية و هم من يحزون على الملكية و بالتالي نسبة التحويلات مرتفعة عند هذه الفئة .

3.2.5. الإزعاج الصوتي:

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإحساس بالإزعاج الصوتي من البيئة الخارجية للمسكن و التغيرات الحاصلة لكون مستوى المعنوية P -Value المحسوبة (0.022) > 0.05 أي كلما كان الإحساس بالإزعاج كلما لجأ الساكن لإحداث تغييرات، مدرده لكون مردودية العزل الصوتي يعتبر مؤشرا لكفاءة الخصوصية السمعية.

3.5. تفسير نتائج المتغيرات التي لا ترتبط أو التي ليس لها علاقة بالتحويلات الحاصلة:

بلغت المتغيرات المستقلة أو ليس لها ارتباط بالتحويلات الحاصلة تسعة متغيرات و هو عدد كبير مقارنة بالمتغيرات المرتبطة مما يدعم فرضية عدم وجود قاعدة أو قانون واضح يفسر التحويلات الحاصلة في المجال الداخلي للمسكن. فيما يلي تفسي كل متغير على حدى لأسباب الاستقلالية.

1.3.5. نمط المسكن:

أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط المسكن و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و نوع المسكن حيث مستوى المعنوية P -Value المحسوبة (0.81) < 0.05 .

2.3.5. مهنة المستجوب: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مهنة المستجوب و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و المهنة حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.413) < 0.05. فمهما كانت مهنة المستجوب فلا تؤثر في إحداث التحويرات من عدمها.

3.3.5. عدد العائلات في المسكن: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد العائلات في المسكن و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و عدد العائلات حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.975) < 0.05 نفس النسبة تقريبا لمن أجزوا التغيرات مهما كان عدد العائلات في المسكن لكون عدد المساكن التي تحتوي أكثر من عائلة ضئيلة جدا بلغت 4 مساكن فقط و بالتالي تأثيرها ضعيف للغاية.

4.3.5. مكان السكن السابق: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكان السابق (التي لها علاقة بالعادات و التقاليد و نمط السكن السابق) و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و مكان السكن السابق حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.982) < 0.05 أي مهما كان مكان السكن السابق لا وجود لفروق في التغيرات الحاصلة.

5.3.5. معدل شغل الغرفة: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية معدل شغل الغرفة (الذي يعبر عن الاكتظاظ و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين معدل شغل الغرفة و نوع المسكن حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.063) < 0.05. بالرغم من بعض السكنات التي تسجل اكتظاظا فهي لا تشكل القاعدة في إجراء التحويرات.

6.3.5. مدة المكوث: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدة المكوث (احتمال اللجوء لإحداث التغيرات مع طول مدة المكوث نظرا للاكتظاظ المحتمل) و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و مدة المكوث حيث لا يمكن حساب كاي تربيع و لا مستوى المعنوية P-Value لوجود فئة واحدة و هي الفئة التي لم تتعد مدة مكوثها 10 سنوات بالرغم من كون العمر الزمن للمجمع السكني هو 28 سنة لغاية 2019، وهنا يبرز إشكالا آخرًا يتمثل في الهجرة المتوالية للوافدين إليه و كأنه محطة عبور يستوجب دراسة معمقة.

7.3.5. الدخل: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين أو فروق ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و دخل رب الأسرة حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.242) < 0.05. أي مهما كان دخل رب الأسرة فالتفاوت في الدخل لا يشكل قاعدة لإحداث التغيرات لكون الملكية هي الفاصل و يؤثر أكثر.

8.3.5. نية مغادرة المسكن: أظهرت نتيجة اختبار كاي تربيع من الجدول (3) أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نية مغادرة المسكن و التغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات و نية إحداث مغادرة المسكن حيث مستوى المعنوية P-Value المحسوبة (0.102) < 0.05، فنية مغادرة المسكن من عدمها لا تشكل فرقا في التغيرات الحاصلة، فمن لا يملك بديلا و لا يملك المسكن يبقى في نفس المسكن بدون اللجوء لإجراء تغييرات لعائق الملكية على عكس الذين يحوزون على الملكية، على ضوء هذا لا تؤثر نية البقاء أو المغادرة في اعتماد التحويرات.

الخلاصة :

تشكل التحويرات و التغيرات في المجال السكني بشقيه الداخلي و الخارجي مؤشرا مهما لمظاهر الخلل التي تشهدها البيئة السكنية على المستويين المعماري و العمراني، إذ يكشف عن القصور و الفجوة الكبيرة في مراحل تجسيد هذه الأخيرة و تحقيقها لطموحات و تصورات و احتياجات شاغليها. فالمستعمل هو المحور الرئيسي للعملية الإسكانية برمتها، إذ أن رفض أو قبول النماذج السكنية المفروضة لها علاقة مباشرة بمدى رضاه من عدمه. ما يشغل الباحثين في ميدان تخطيط و تصميم البيئة السكنية هو عدم الرضا الذي يتجلى في ظاهري مغادرة المسكن لمن تسمح له الظروف و التحويرات العشوائية على مستوى المجال الداخلي للمسكن و الذي تمتد آثاره السلبية غالبا للمجال الخارجي مما يؤثر في تردّي و تراجع و تشوه المظاهر الجمالية للبيئة السكنية. اعتمد بحثا على الخوض في أسباب التغيرات أو التحويرات من خلال المتغيرات المرتبطة بطموحات و تصورات و كذا الاحتياجات الفعلية لساغلي البيئة

السكنية، باستخدام التقييم ما بعد الاشغال الذي يشكل منهجية ناجعة للوقوف على مواطن نجاح و فشل المشاريع السكنية، بتعبير آخر دراسة تأثير المشاريع على البيئة و الأفراد و تحديد الإشكالات المطروحة مع إمكانية اقتراح حلول لها نظرا للفجوة الكبيرة ما بين الفكر التصميمي و التخطيطي و احتياجات المستخدم الفعلية. في حقيقة الأمر اقتصر بحثنا على المستوى الاستدلالي و شيء من المستوى الثاني الاستقصائي أما المستوى الثالث التشخيصي فهو موضوع بحث في طور الانجاز. فالمستوى الاستدلالي يعتمد على التقييم البسيط التطرق لنقاط النجاح والفشل الرئيسية لعناصر الأداء، و الذي يعتمد أساسا على القيام بإجراء مقابلات مع المستخدمين. على ضوء هذا تم اختيار المتغيرات سالفة الذكر و المرتبطة باحتياجات و طموحات و حتى تصورات الساكنين، ثم بعدها و باستخدام البرنامج الاحصائي *spss* لاسيما الجداول المتقاطعة التي تعتمد على الاختبار الشهير كاي تربيع للاستقلالية من أجل قياس الارتباط ما بين متغير تابع يتمثل في التحويرات الحاصلة على مستوى المجال الداخلي للمسكن و عدة متغيرات مستقلة لأجل البحث عن قاعدة أو قانون يفسر التغيرات أو التحويرات الحاصلة.

نتائج البحث بعد الاختبارات الاحصائية أبانت على صعوبة بل استحالة تأكيد وجود قاعدة أو قانون يفسر التحويرات المعتمدة، من مجموع اثني عشر متغيرا يفترض أنه يساهم في تحديد القاعدة المرجوة لم نجد سوى ثلاثة متغيرات لها ارتباط بالتحويرات و هي على التوالي ملكية المسكن و المستوى الثقافي و العزل الصوتي فباستثناء الملكية المستوى الثقافي و العزل الصوتي - الخصوصية الصوتية - فقط من المتغيرات التابعة للبعد الاجتماعي وهي غير كافية لبناء نموذج يفسر التحويرات الحاصلة. يمكن تفسير هذه النتائج للأسباب التالية:

- الاحصائيات الواردة في الدراسة حول التغيرات أو التحويرات الحاصلة لا تعبر عن الواقع لكون جل السكنات نسجل بها تعديلات، لكن بسبب الحركة السكنية الكبيرة مدة المكوث لا تتعدى 10 سنوات و بالتالي لا يمكن معرفة أسباب التحويرات لشاغليها السابقين.
- المستوى المستخدم في منهجية التقييم ما بعد الاشغال يتعلق و فقط بالمستوى الاستدلالي و شيء من المستوى الاستقصائي يناسب الهدف من البحث و هو البحث عن عوامل أو متغيرات التأثير مع أن النتائج الأكثر نجاعة هي تلك الناتجة على المستوى التشخيص.
- جل الظواهر اليوم جد معقدة و بالتالي لا يمكن الاكتفاء و فقط بالمنطق الديكارتي للسببية، لهذا السبب فالتحويرات المعتمدة يمكن ان يكون لها ارتباطات بينية أو ما يسمى في الإحصاء بإشكالية التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة و التي تتطلب اللجوء للتحليل العملي.

ما يمكن الاقرار به في حدود دراستنا أنه فعلا الهوة جد واسعة ما بين الفكر التصميمي والتخطيطي الذي أفرز النموذج السكاني لحالة الدراسة و طموحات الساكنين و احتياجاتهم و تصوراتهم من خلال عدم الرضا المعبر عنه بالتحويرات العشوائية الحاصلة بصورة لم تمكننا من تحديد المتغيرات المؤثرة، بتعبير آخر الكل يلجأ لإحداث تحويرات بصورة عشوائية لا ترتبط بالفئات الاجتماعية و لا بالمتغيرات المميزة لها. من هذا المنطلق يبقى المجال مفتوحا لاعتماد أساليب تحليلية أخرى على سبيل المثال التحليل العملي بأصنافه وكذا إمكانية البحث عن متغيرات قد تفسر الظاهرة، ثم في المقام الثاني الانتقال لمعرفة الاحتياجات الحقيقة أو الفعلية للساكنين عن طريق المشاركة الفعلية عبر كل مراحل المشروع السكاني والتحكم في ظاهرة الحوكمة السكنية بالعمل على إدراج المفهوم الحديث للمرونة في تصميم البيئة السكنية كإحدى متطلبات التغيير أو التحوير كممارسة طبيعية ومشروعة مفادها الرفع من كفاءة أداء البيئة السكنية.

الاحالات والمراجع:

1. صبيح علي الجبلي و آخرون. (2015). أساسيات (التنظيم المكاني-اجتماعي) في تخطيط المجمعات السكنية. التخطيط و التنمية.
2. ترجمة هشام جلال أبو سعدة و آخرون. (بدون سنة نشر). تقييم ما بعد الإشغال. الرياض: مطابع جامعة الملك فيصل.
3. أحمد سعيد رحمه عبد الله. (2018). استخدام التحليل العملي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي. مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية.
4. الطاهر لدرع. (2013). الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني، من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، .

courrier de savoir

5. خليل رشاد علي. (بدون سنة نشر). هندسة السلوك البشري، المعايير الإيثولوجية و الأرجونومية و مشاكل التنمية العمرانية بالمناطق الصحراوية.
6. ريام محمد الصغير محمود المرشدي. (2015). تصميم المجمعات العمرانية و الاستدامة الاجتماعية كأداة لرفع كفاءة المجاورات السكنية. القاهرة: جامعة القاهرة.
7. ياسر محجوب. (بلا تاريخ). تقييم المشروعات بع الاستخدام. مجهول المصادر و التاريخ.
8. Charles Yves. (1996). vers un nouvel urbanisme; faire la ville comment? pourquoi? Paris: la documentation française.
9. Ewa BEREZOWSKA-AZZAG. (2012). projet urbain guide méthodologique. Alger: Synergie.
10. Philippe Moreau Defarges. (20017). la gouvernance. paris: presses universitaire de France.
11. Roderick.J Lawrence & Gilles Barbey. (2014). repenser l'habitat. Suisse: Edition Infolio.
12. SEMMOUD Noura. (2001). les stratégies d'appropriation de l'espace à Alger. Paris: Harmattan.